دولة الإمارات العربية المتحدة

التقرير الوطني

لدولة الإمارات العربية المتحدة

« بيجين +١٥ »

٢٠١٠ م

الفهـــرس

الموضـــــوع	الصفحة
المـقـــدمـــــــة	**٥**
أولاً : الإنجازات الرئيسية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	**٦**
الفجوات والتحديات	١٠
ثانياً : التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والمبادرات والإجراءات التي حددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	**١١**
ألف : عبء الفقر الدائم والمتزايد الواقع على المرأة	١١
باء : تعليم المرأة وتدريبها	١٣
جيم : المرأة والصحة	١٨
دال : العنف ضد المرأة	٢١
هاء : المرأة والنزاع المسلح	٢٥
واو : المرأة والاقتصاد	٢٦
زاي : المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار	٢٧
حاء : الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة	٢٩

الموضـــــوع	الصفحة
طاء : حقوق الإنسان للمرأة	٣٢
ياء : المرأة ووسائط الإعلام	٣٤
كاف : المـرأة والبيئـة	٣٦
لام : الطفلـــة	٣٧
ثالثاً: الترتيبات المؤسسية	٤٠
رابعاً- التحديات الرئيسية والتدابير المستقبلية لمواجهتها	٤٤

المقدمة

قام الاتحاد النسائي العام بإعداد هذا التقرير بمعاونة فريق من الخبراء والمتخصصين مستفيداً من المعلومات التي وفرتها الوزارات والهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية المختصة وعدد من المنظمات غير الحكومية.

ومنذ أن وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة على توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عُقد في بيجين في عام ١٩٩٥، عملت الإمارات على وضع الاستراتيجيات والخطط وبرامج العمل الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وقدمت الدولة تقارير وطنية في إطار الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ٢٠٠٠ عن الانجازات التي حققتها والعقبات الرئيسية التي واجهتها في عملية التنفيذ منذ عام ١٩٩٥م. وخلال تلك الفترة أيضاً، قامت الإمارات العربية المتحدة، التي صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٤، بتقديم تقاريرها إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

وبعد مرور أربعة عشر سنة على مؤتمر بيجين، تجرى الدولة الآن عملية رصد وتقييم لما تم تنفيذه من منهاج عمل بيجين بهدف تحديد العقبات ودراسة التحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالمرأة والفتاة وتمكينها على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وسيجري استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة في الدورة التاسعة في إطار الإعداد للذكرى الخامسة عشرة لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ٢٠١٠. ومن خلال هذا الاستعراض والتقييم، سنقوم بتحديد الإنجازات والفجوات والتحديات، فضلاً عن المجالات التي تستلزم اتخاذ إجراءات ومبادرات جديدة لتيسير تنفيذ منهاج العمل ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

أولاً : الإنجازات الرئيسية في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

شهدت السنوات الأخيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً متزايداً بمختلف قضايا المرأة وفي كل المجالات والقطاعات،حيث أصبحت هذه القضايا أساسية ومن ضمن أولويات السياسات التنموية،وقد انعكس هذا الاهتمام جلياً على المستويين الحكومي والأهلي.

لا شك أن هناك عدد من العوامل ساعدت على وصول المرأة الإماراتية إلى مراكز قيادية متقدمة،لعل أبرزها توفر البيئة التشريعية الداعمة للمشاركة الإيجابية للمرأة. ويعتبر دستور دولة الإمارات العربية المتحدة المرجعية الأساسية في كثير من الجوانب التشريعية والقانونية التي مكنت المرأة من تحقيق مكاسب قياسية في فترة زمنية وجيزة . لقد حرصت الإمارات العربية المتحدة ومنذ قيامها على تهيئة كافة القوانين التي تضمن حقوق الأفراد في المجتمع، كما عملت على توفير كافة احتياجاتهم، وجاء دستور الإمارات مبيناً الحقوق والواجبات للأفراد في المجتمع، وكون المرأة أحد ركائز المجتمع الرئيسية المشاركة في التنمية،كان لا بد من أن يكون لها نصيب من هذه التشريعات والقوانين الوطنية والدولية، وجاءت تلك الحزمة من التشريعات كداعم رئيسي للمرأة في كافة شؤونها وإدماجها في التنمية،كما حرصت الدولة على تضمين خطاب التمكين لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بمناسبة الذكرى الرابعة والثلاثين للاتحاد و إستراتيجية دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعلن عنها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في ١٧ أبريل ٢٠٠٧ على سياسات وأهداف وبرامج عمل موجهة للمرأة وتتضمن أولويات وطنية للمرحلة القادمة وهي:

١. دعم برامج التوطين الاتحادية والمحلية وجهود التوطين في القطاعات الاقتصادية كافة.

٢. إنشاء قاعدة بيانات للقوى العاملة المواطنة في الدولة.

٣. إصدار التشريعات والنظم الخاصة بدمج المعاقين وبعض الفئات الأخرى المستفيدة من المساعدات الاجتماعية في العملية التنموية وزيادة برامج تأهيلهم وتدريبهم بالشراكة مع الجهات المحلية والقطاع الخاص

٤. تأهيل المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي والقادرين على العمل من خلال عقد دورات تدريبية لتهيئتهم لدخول سوق العمل.

٥. إطلاق مبادرات مشتركة بين الجهات الاتحادية والمحلية المعنية بالرعاية الاجتماعية لضمان تكامل الخدمات المقدمة للمستفيدين.

٦. زيادة وتفعيل برامج التوعية والارشاد الأسري ووضع نظم لمساعدات مادية ومعنوية للأسر التي تمر بمشكلات.

٧. سن تشريعات ونظم تشجع على مشاركة المؤسسات الأهلية والأفراد والقطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية.

٨. تحديث قانون الخدمة المدنية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.

٩. منح قروض تمويلية وعقد دورات تدريبية خاصة بإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وممارسة الأعمال من المنازل لسكان المناطق النائية.

١٠. القطاع الخاص شريك أساسي للدولة في خططها للنهوض بالمجتمع والارتقاء بحياة المواطنين ومواجهة التحديات الجدَية التي تطرحها التطورات العالمية على مختلف الأصعدة وهو مطالب بإنشاء المشروعات الصغيرة القادرة على توفير المزيد من فرص العمل ودفع عجلة الإنتاج.

١١. تنمية القوى العاملة والتوسع في برامج التعليم التقني والفني والتدريب المهني.

١٢. تمكين القوى المواطنة المدربة من العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

١٣. المواءمة بين نظام التأمينات الاجتماعية ونظام التقاعد المدني لجعل العمل بالقطاع الخاص أكثر جاذبية للمواطنين.

١٤. النهوض بالمرأة وتمكينها لتضطلع بدورها الطبيعي كمشارك فاعل في عملية التنمية الشاملة.

١٥. الالتزام بالقوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية.

حرصت الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها على تضمين دستورها وقوانينها المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعملت على الانضمام على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المراة في عام ٢٠٠٤ وصدقت على الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي أقرته قمة تونس عام ٢٠٠٤م. وتعمل الدولة حالياً على استكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية، وإلى بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما تدرس الدولة الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

أصدرت الإمارات العربية المتحدة القانون الإتحادي رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الأحوال الشخصية والذي احتوى على أحدث المعايير وأكثرها مرونة في مجال الأحوال الشخصية، ويسري القانون المذكور على جميع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ما لم تكن لغير المسلمين منهم أحكام خاصة بطائفتهم وملتهم، كما تسري أحكامه على غير المواطنين ما لم يتمسك أحدهم بتطبيق قانونه.

أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة الاتجار بالبشر وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول في المنطقة التي تقوم بإصدار تشريع في هذا المجال، مما يدل على حرص المشرع الإماراتي على التصدي لجرائم الاتجار بالبشر وصور الاستغلال المختلفة للبشر وبخاصة النساء والأطفال، فعرفت المادة الأولى من قانون الاتجار بالبشر بأنه « تجنيد أشخاص أو نقلهم أو ترحليهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال

القسر أو الاختطاف أو التحايل أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة الضعف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال جميع أشكال الاستغلال الجنسي أو استغلال دعارة الغير أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء».

أصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦م في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والذي يهدف إلى كفالة حقوق أصحاب الاحتياجات الخاصة وتوفير جميع الخدمات في حدود ما تسمح به قدراتهم وإمكانياتهم، وتكفل الدولة لهذه الفئة المساواة بينهم وبين غيرهم من أفراد المجتمع في التشريعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتخذ الدولة التدابير المناسبة لمنع التمييز على أساس كونهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- تأسست جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في ٥ فبراير ٢٠٠٦ وهي مؤسسة أهلية، وتهدف الجمعية إلى نشر الوعي بين الأفراد وتوضيح حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع كما تعمل ضمن حدود القانون وبالتعاون مع الهيئات الحكومية على ترسيخ مبادىء احترام حقوق الفرد والحد من الانتهاكات التي يتعرض لها والحفاظ على المساواة وعدم التمييز بسبب الأصل والمعتقدات الدينية والفكرية والألوان والأجناس والأعراق بين الأفراد في المجتمع كما تعمل الجمعية أيضاً على المساعدة لتحسين أوضاع المحتجزين والسجناء بما يتوافق مع القواعد الدولية ومبادىء حقوق الإنسان ومساعدة الضعفاء والمنكوبين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- تأسست مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال في عام ٢٠٠٧ وتهدف إلى تقديم الدعم والإيواء للنساء المهددات بالعنف وتوفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لهم ومعاملة النساء ضحايا العنف وفقاً للأعراف الدولية وتعزيز حماية حقوق الإنسان لهم وتوفير الحماية للنساء المضطهدات المهددات بالعنف من أفراد أسرهن وضحايا الاتجار بالبشر.

- أنشأت الإمارات العربية المتحدة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وفقاً للقانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة الاتجار بالبشر ويأتي تحديثاً لتشريعات الدولة في هذا الجانب المهم والحيوي ويمثل الالتزامات الدولية في هذا الإطار حيث أن الدولة صادقت على اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.
- أنشأت مؤسسة التنمية الأسرية بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٦ وتختص بتنفيذ التشريعات الاجتماعية، واقتراح ما يلزم لتطويرها لضمان حقوق المرأة والطفل، ووضع البرامج الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة للأسرة والمرأة.

الفجوات والتحديات

على الرغم من المكاسب الكبيرة التي حققتها الدولة في مجال المرأة و تمكينها و حرصها على تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وعلى التقدم نحو بلوغ الغايات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، إلا أنها ما زالت تواجه بعض الصعوبات والعقبات، مثل:

١. البطء في ترجمة السياسات العامة بمنظور نوع الجنس في الخطط والبرامج والمشاريع، وأثناء رصد الميزانيات على المستوين الاتحادي والمحلي.
٢. ضعف آليات التنسيق والمتابعة.
٣. قلة البيانات والمعلومات المصنفة حسب النوع.

ثانياً : التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين والمبادرات والإجراءات التي حددت في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

ألف : عبء الفقر الدائم والمتزايد

الواقع على المرأة

يعتبر الفقر في دولة الإمارات العربية المتحدة معدوماً، وذلك بسبب ما تتمتع به الدولة من ارتفاع في مستوى المعيشة. لقد أدى الأزدهار الاقتصادي الذي شهدته الدولة خلال العقود الماضية إلى ارتفاع مستويات المعيشة ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي انعكس على كافة شرائح المجتمع. وتشير البيانات الاقتصادية إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من ١٢٩ ألف درهم في العام ٢٠٠٥، ليصل إلى حوالي ١٦٣ ألف درهم في العام ٢٠٠٧. ويعتبر نصيب الفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة من أعلى المعدلات في المنطقة بل بين الكثير من دول العالم.

لقد تبنت الحكومة عدداً من السياسات التي ساعدت على رفع دخول المواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص وتوفير مصدر دخل دائم لأصحاب الدخول المتدنية، ومن تلك السياسات:

١. الاستمرار في سياسة الضمان الاجتماعي المكفولة دستورياً.
٢. وضع استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٧، تعنى بتقديم الخدمات المختلفة للمرأة لتواكب التقدم الاقتصادي المحرز على الصعيد الوطني.

هناك برامج ومشاريع متعددة ناجحة تبنتها الحكومة للمحافظة على مستوى معيشي جيد للمرأة، نذكر بعض منها:

١. تنفيذ مسح إنفاق ودخل الأسرة على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٦. ومن أهدف المسح التعرف على مقدار التغير النسبي في الإنفاق على انواع السلع والخدمات وربطها بالعوامل المؤثرة فيها كالتعليم والمهنة والجنسية ومكان الإقامة وحساب العبء الذي يتحمله المستهلكون نتيجة ارتفاع مستويات السلع والخدمات والتعرف على طبقات دخل الأسرة ومدى توفير الأمن الغذائي لهم من أجل التصدي لظاهرة الفقر.

٢. زيادة أجور العاملين في القطاع الحكومي الاتحادي والمحلي في عام ٢٠٠٨، واعتمادها ضمن معاش التقاعد.

٣. دعم بعض المواد الأساسية الغذائية.

٤. رعاية الأسر المنتجة وتقديم الدعم المادي والتسويقي لها.

٥. إعفاء حالات الضمان الاجتماعي من رسوم الخدمات.

٦. إعفاء حالات الضمان الاجتماعي من مصاريف استهلاك الكهرباء والماء.

٧. منح ١٠٠ مليون سهم من شركة «أركان» الوطنية لمواد البناء التي تأسست في ١٥ يناير ٢٠٠٦ إلى نحو ١٠ آلاف أسرة إمارتية مستفيدة من الضمان الاجتماعي.

٨. تشجيع الجنسين من الذكور و الإناث على خلق فرص استثمارية من خلال منح قروض بدون فوائد لإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة.

٩. منح قروض إسكان وأراضي و بيوت شعبية مجانية لجميع شرائح المواطنين بما فيهم المرأة.

١٠. إقامة معارض فرص عمل سنوية وتشجيع القطاعين العام والخاص على توفير فرص عمل للمواطنين.

١١. دعم الدولة لبرامج التدريب الموجهة لسوق العمل.

١٢. بالرغم من البرامج والمشاريع الموجهة لتحسين مستوى المعيشة للمرأة في الدولة، إلا أن هناك نسبة كبيرة من النساء الخريجات لا يحصلن على فرص عمل، وهناك غياب كبير للبيانات الإحصائية الدقيقة عن الوضع الاقتصادي للمرأة.

باء : تعليم المرأة وتدريبها

نفذت دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجيات متعددة لتأسيس نظام تعليمي متطور يواكب العصر وتقنياته المعرفية ويرقى بمستويات الدارسين إلى المستويات التعليمية المختلفة حيث كفلت الدولة مجانية التعليم الحكومي حتى الجامعي لكافة مواطنيها لنشر التعليم في المجتمع والقضاء على الأمية، وقد حققت مسيرة التعليم العام والعالي منذ قيام الاتحاد طفرات متلاحقة حيث حظي قطاع التعليم بنسبة ٢٣٪ من ميزانية ٢٠٠٨ و ارتفع عدد المدارس الحكومية والخاصة في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ١٢٥٩ مدرسة حكومية وخاصة من بينها ٧٥٩ مدرسة حكومية و ٥٠٠ مدرسة خاصة، تضم في صفوفها أكثر من ٦٤٨ ألف طالب وطالبة في مختلف المراحل التعليمية.

تبذل حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة جهود مضنية للقضاء على الأمية الأبجدية و تحقيق المساواة بين الجنسين من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين، وبفضل تلك الجهود وتعاون مؤسسات المجتمع المدني بلغ المؤشر لدى النساء البالغات نحو ٩٣ ٪ في عام ٢٠٠٥ مقابل ٩٠ ٪ للرجال في نفس العام. وكان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى النساء أعلى قليلا منه للرجال . لقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً ٩٧,٠ ٪ للإناث بينما بلغ نحو ٩٣,٦ للذكور في عام ٢٠٠٥ ويلاحظ هنا تفوق نسبة الإناث على الذكور. انخفضت نسبة الأمية لتبلغ أقل من ٥٪ بفضل مراكز محو الأمية وتعليم الكبار.

وتعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على تمكين جميع الأطفال، أولاداً وبناتاً

في جميع إمارات الدولة من إكمال مقرر كامل من التعليم الابتدائي. حيث بلغ المعدل العام للالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٨٪ للذكور و٩٥٪ للإناث في عام ٢٠٠٧. وبلغ صافي نسبة الالتحاق بالحلقة الأولى من التعليم ٩٧,١ في المائة عام ١٩٩٠ وارتفع إلى ٩٨,١ في المائة عام ٢٠٠٥. و حققت نسبة الطلبة الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغت حوالي ٩٥,٠ في المائة عام ١٩٩٠ ارتفعت إلى ٩٦,٨ في المائة عام ٢٠٠٥.

ولتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تسعى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الإبتدائي والثانوي و لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

توضح المعلومات التفصيلية، حول نسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم المختلفة للفترة ١٩٩٠– ٢٠٠٥، أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تمكنت من تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في التعليم الثانوي والجامعي ولكنه أخذ يتراجع بنسب طفيفة يستوجب معالجتها إذ بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في المرحلة الثانوية ١١٥ ٪ في عام ١٩٩٠ وانخفضت إلى ١٠٦,٧ في عام ٢٠٠٥. أما في التعليم الجامعي فقد كانت نسبة الإناث للذكور مرتفعة في عام ١٩٩٠ حيث سجلت ٢٠٠,٥٪ وأنخفضت إلى ١٨١٪ في عام ٢٠٠٥. أما في التعليم الإبتدائي، فقد تراوحت نسبة الإناث إلى الذكور في الحلقة الأولى ٩٣٪ في عام ١٩٩٠ وارتفعت بنسبة طفيفة جداً إلى ٩٤,٨ ٪ في عام ٢٠٠٥ بينما قوبلت بتراجع نسبة الإناث إلى الذكور في الحلقة الثانية حيث بلغت نسبة الإناث إلى الذكور في الحلقة الثانية ٩٢,٦٪ في عام ٢٠٠٥.

كما بدأت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بتطبيق مشروع وبرنامج مدارس الغد في إطار سياسة الوزارة في الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطوير المدارس وهيئاتها التعليمية، وتتبع الوزارة أفضل الممارسات العالمية وطرق التعليم المرتكزة على الطالب من خلال تقنيات تدريس حديثة في تعليم اللغة الانجليزية والرياضيات والعلوم والحاسب الآلي.

عملت الإمارات العربية المتحدة على الاهتمام بالتعليم العالي حيث شجعت على

إنشاء الجامعات الحكومية الاتحادية والمحلية والخاصة حيث بلغ عدد المقيدين للدراسة فيها نحو ٤٦،٥١٩ طالب وطالبة في العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

تُعتبر المرأة من أقّل الفئات استعمالاً للإنترنت في البلدان المتقدّمة والنامية على حدٍّ سواء. وهذا بالطبع يضعف تمثيل المرأة في مناهج العلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالتالي يحرمها من مهن تعتبر حيوية وأساسية لإقتصاديات المعرفة. لقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز التعليم ومحو الأمية الأبجدية عموماً و محو الأمية الرقمية خصوصاً باعتبارها التحدي الأكبر في مرحلة تعتبر حاسمة للتوجهات التنوية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

تشير الإحصاءات إلى أن المرأة في الإمارات العربية المتحدة تقبل على دراسة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإحصاءات تشير إلى مكاسب متقدمة حققتها المرأة الإماراتية في مجال التكنولوجيا، حيث أخذت المرأة في التواصل مع الكمبيوتر في محيط الدراسة والعمل سواء الحكومي أو الخاص، حيث تطور أعداد خريجي نظم المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤، وبالنظر إلى عدد الخريجات خلال تلك السنوات يتضح أن أعداد الإناث في زيادة مستمرة مقارنة بأقرانهم من الذكور، وكذلك بالنسبة إلى حجم الخريجين، يلاحظ الفرق الكبير في عدد الإناث الخريجات حيث بلغ نحو ٣،٩٥٢ خريجة مقابل ١،٧٧٩ خريج وقد مثلن ٦٩،٠٪ مقابل ٣١٪ للذكور من الإجمالي، وهذا يعكس استعداد حقيقي للإناث للاستفادة من الفرص المتاحة في التعليم وتحول واضح لديهن نحو تخصص يتيح لهن فرص أفضل في سوق عمل متغير لكونه يعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في زمن أصبح الاقتصاد المعرفي يمثل عصب الاقتصاد المعاصر.

أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها في عام ١٩٧١ أهمية الحاجة إلى التعليم المشبع بالطابع والمضمون العلمي والتكنولوجي ، وتأسيس بنية علمية وتكنولوجية تشارك فيها مختلف مؤسسات الدولة ذات العلاقة كوزارة المواصلات و مؤسسة الإمارات للاتصالات « اتصالات» التي تأسست في عام ١٩٧٦وفق قانون اتحادي رقم ٧٨ ومراكز البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. واستثمرت الدولة أموالاً طائلة في

تشييد البنية التحتية والفوقية اللازمة لإنشاء منظومة العلم والتكنولوجيا، واستطاعت أن تحتل موقعاً هاماً في التنمية البشرية. وحققت تقدماً ملموساً نحو سعيها في الانتقال إلى مجتمع المعلومات. وتمكنت من إيجاد سياسات اجتماعية متوازنة حققت من خلالها تقدم مبهر على المستوى الاجتماعي وخاصة في ما يتعلق بمسألة النوع الاجتماعي.

ونظراً لأهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على المستوى الاجتماعي، فإن الدولة تدرك تماماً ضرورة استفادة المرأة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المتاحة في المجتمع وتمكينها منها بالدرجة التي تضمن تكافؤ الفرص مع الرجل. ولقياس ذلك، أدخلت الدولة خدمات تكنولوجية ومعلوماتية واسعة النطاق كماً ونوعاً وغطت جميع مناطق ومساحات الدولة لتضمن بذلك تمتع جميع أفراد المجتمع بالخدمات، كما سعت الدولة في الآونة الأخيرة، بتشكيل لجنة متخصصة لتطوير قطاع الاتصالات وأعلنت عن إنشاء شركة الاتصالات المتكاملة «دو « شركة مساهمة عامة جديدة تعنى بالاتصالات لخلق منافسة في السوق وتقديم خدمات أفضل للمستهلك بأقل التكاليف.

توفر مؤسسة «اتصالات» حزمة كبيرة من الخدمات للأفراد والمؤسسات بمستويات عالمية، ومن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة خدمة الهواتف الخلوية وقد أدخلت الخدمة في عام ١٩٨٢ باشتراك نحو ١٣،٠٠٠ مشترك في السنة الأولى وارتفع إلى ٤،٨٤٠،٠٠٠ مشترك في نهاية مايو ٢٠٠٦، وبمعدل بلغ ١٠٢٪ لكل مئة من السكان، وتعتبر من أعلى النسب المسجلة عالمياً من حيث انتشار هذه الخدمة . أما خدمة الهاتف الثابت فقد ارتفع عدد المشتركين من ٤٠،٠٠٠ خط إلى ١،٢٥٠،٠٠٠ خط في نهاية مايو ٢٠٠٦ و بلغت نسبة الانتشار نحو ٢٦،٣٪ لكل مئة من السكان، وعلى صعيد خدمات الهواتف الثابتة، تعمل المؤسسة على تطويره حيث ستبدأ عملية الانتقال إلى شبكة الجيل التالي في العام ٢٠٠٦، وسيتم تحويل ٥٠٪ من الشبكة الحالية إلى الجيل الجديد بنهاية ٢٠٠٧ بحيث يتم تفعيل عملية النقل المشترك للصوت والصورة وخدمات الإنترنت من خلال شبكة واحدة.

كما وفرت مؤسسة اتصالات خدمة الانترنت للمستخدمين من الأفراد والشركات في المجالات التعليمية والتجارية والثقافية والسياحية، إذ بلغ عدد المشتركين بخدمات الانترنت ٥٩٩،٥٢٢ مشترك وبمعدل بلغ ١٢،٦٪ لكل مئة من السكان ووصل عدد

مستخدمي الشبكة العالمية في الدولة إلى ٢،٠٣٤،٠٤٢ مستخدم بمعدل انتشار بلغ ٤٢،٨٪ لكل مئة من السكان في نهاية مايو ٢٠٠٦ وبلغ معدل استخدام المرأة للإنترنت لكل مئة من السكان نحو ١٤٪ في عام ٢٠٠٥، كما بلغ معدل استخدام المرأة للبريد الإلكتروني لكل مئة من السكان نحو ١٤٪ . وحققت المؤسسة أعلى نسبة استخدام للبيانات المتنقلة في المنطقة ٨٠٠،٠٠٠ مستخدم وبنسبة بلغت ٢٢٪ إلى عدد السكان. وقد بلغ عدد الحاسبات في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٦٧٣،٠٠٠ حاسوب وبمعدل انتشار ١٧٪ لكل مئة من السكان في عام ٢٠٠٣. ويتوقع أن يصل عدد الحاسبات فيها إلى أكثر من ١،٣٢٠،٠٠٠ حاسوب في نهاية عام ٢٠٠٨.

ومن الخدمات الحديثة التي أُدخلت في سوق الإمارات والمتصلة بالخدمة الهاتفية الأساسية، خدمات البريد الصوتي وتحويل المكالمات والخدمات الإضافية، وكذلك خدمات الجيل التالي من الهواتف الثابتة، وكذلك أحدث خدمات الهاتف المتحرك وأكثر خدمات تبادل البيانات تطوراً كبروتوكول التطبيقات اللاسلكية (WAP) وخدمة التراسل بالحزم العامة (GPRS) وخدمات الجيل الثالث للهواتف المتحركة (٣G) وخدمة التراسل بالوسائط المتعددة (MMS) إلى جانب خدمات الـ «انترنت» والتجارة الإلكترونية والكيبل التليفزيوني ومقاصة بيانات الهاتف المتحرك «جي اس ام». كما توفر «اتصالات» مجموعة واسعة من خدمات البيانات باستخدام أرقى التقنيات المتطورة، مثل الخطوط المؤجرة والتراسل اللامتزامن للبيانات (ATM) وخدمة مرَحل الإطار(relay frame) ونظام المحطات الطرفية صغيرة المنافذ (VSAT) والشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN).

تتسارع خطى مشاريع وبرامج الحكومة الإلكترونية في مؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة والدوائر المحلية، وذلك لإحداث نقلة نوعية في الأداء، فعملت على حوسبة الأعمال الإدارية والمالية والسجلات والخدمات وأنشأت « هيئة الإمارات للهوية « لتُعنى بإصدار السجل المدني وأطلقتها على الانترنت عبر البوابات الإلكترونية لتُمكن قطاع كبير من المواطنين والمقيمين إنجاز إعمالهم بسرعة فائقة والحصول على الخدمات المتنوعة الموجهة للمواطنين بيسر وكفاءة عالية. لقد أصبح بميسور المواطن أي كان وفي أي مكان أن يتواصل مع حكومته دون عوائق وحواجز إدارية واجتماعية.

جيم : المرأة والصحة

إن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة، أدت إلى تحسين الخصائص الصحية للأفراد، بما في ذلك المرأة. فالخدمات الصحية والبرامج العلاجية والوقائية التي نفذتها وزارة الصحة دعمت الوضع الصحي للمرأة الإماراتية. ولاشك أن ارتفاع المستوى التعليمي والوعي لدى الأفراد كان له الأثر الطيب في نجاح جهود الدولة المبذولة للارتقاء بالوضع الصحي لمواطنيها، ويمكن قياس ذلك من خلال عدد من المؤشرات مثل: انخفاض نسبة الأمراض، وبالتالي انخفاض نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال الرضع، وكذلك زيادة أعداد نسبة المواليد، وارتفاع العمر المتوقع للفرد وزيادة الوعي الصحي لدى الأفراد عامة، والأمهات خاصة في معظم قطاعات المجتمع.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة الصحة لعام ٢٠٠٦ إلى وجود ٣٣ مستشفى حكومي بالدولة، وبلغ عدد العيادات والمراكز الصحية ١٩٢ كما بلغ عدد الأسرة نحو ٦٤٩٠ سرير في القطاع الحكومي ونحو ١٥٤٦ سرير للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٥. كما سمحت الدولة للقطاع الخاص بإنشاء مستشفيات وعيادات بإمارات الدولة المختلفة وذلك لتعزيز والنهوض بالخدمات الطبية حيث تم إنشاء العديد من المستشفيات بالتعاون مع مراكز طبية عالمية حيث بلغ عدد المستشفيات الخاصة نحو ٣٧ مستشفى ونحو ١٧١٦ عيادة خارجية خاصة في عام ٢٠٠٥. ويمكن الإشارة إلى إنشاء مدينة دبي الطبية التي استقطبت العديد من المؤسسات الطبية العالمية، كما أصدرت بعض إمارات الدولة نظاماً للتأمين الصحي الإلزامي يشمل المواطنين والمقيمين.

وتشير إحصائيات وزارة الصحة إلى ارتفاع معدل البقاء على قيد الحياة للإناث إلى ٧٨،٦ مقارنة بنحو ٧٥،٦ للذكور . وبلغ معدل المواليد الخام ١،٦٢ في الألف، أما معدل وفيات الأطفال الرضع فقد بلغ نحو ٧،٥ في الألف في عام ٢٠٠٧. ويتم الإشراف على ٩٩٪ من حالات الولادة بحضور مختصين ماهرين. ومن جهة أخرى فإن وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة والنفاس بلغ ٠,٠١ لكل ١٠٠،٠٠٠ امرأة في عمر الإنجاب في عام ٢٠٠٥.

لقد عملت المؤسسات الصحية في الدولة، والمتمثلة في وزارة الصحة وتشاركها الهيئة العامة للخدمات الصحية لإمارة أبوظبي، ودائرة الصحة والخدمات الطبية في دبي، والخدمات الطبية في القوات المسلحة، والخدمات الطبية في شركات البترول إلى جانب المؤسسات الصحية في القطاع الخاص، على توسيع قاعدة خدماتها لتصل لكل أرجاء الدولة مرتكزة على مفهوم الرعاية الصحية كمدخل أساسي لخدمات صحية متميزة من رعاية علاجية شاملة ووقائية وتعزيزية وتأهيلية. وعليه فإن ملامح الاستراتيجية الصحية في الدولة تقوم على:

- توفير رعاية صحية شاملة بمستوياتها الأولية والتخصصية لكل سكان الدولة.
- رفع معدل العمر المأمول من خلال خفض معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض المختلفة.
- المضي في استئصال الأمراض السارية خاصة أمراض الطفولة المستهدفة بالبرنامج الوطني للتحصين والأمراض الوافدة والمستحدثة.
- الاكتشاف المبكر والعلاج الأمثل للأمراض المزمنة.
- تخصيص برامج موجهة تستهدف شرائح سكانية تكتسب أهمية اقتصادية واجتماعية وخاصة الأمهات والأطفال وطلبة المدارس والشباب إلى جانب المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والمهنيين.
- توفير جهاز فني موحد للمعلومات والبيانات لتخطيط ومتابعة وتقييم الأداء الصحي في الدولة، إلى جانب المساهمة في برنامج القوى البشرية العاملة وتدريبها في معاهد فنية وإدارية متخصصة.
- إنشاء المراكز التخصصية والوحدات التشخيصية العلاجية؛ مثل وحدات جراحات القلب المفتوح، وحدة جراحة وزراعة الأعضاء، وحدات تفتيت حصوات الكلى بدون جراحة باستخدام تقنية الموجات التصادمية، وحدات فحص القلب والشرايين بالقسطرة، وحدات الاستسقاء الدموي لمرضى الفشل الكلوي النهائي المزمن.

- إعداد استراتيجيات صحية ووضع ضوابط ومواصفات دقيقة للمنشآت الصحية وتزويدها بأحدث المعدات والأجهزة ذات التقنية العالية الجودة لتواكب تطورات العصر ومنجزاته العلمية.
- الاهتمام بالبرامج الوقائية والتعزيزية من خلال تطوير الاستراتيجيات الموجهة لمكافحة الأمراض الوبائية والسارية إلى جانب تلك الموجهة لشرائح محددة في المجتمع كالأطفال والأمهات وطلبة المدارس.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن وزارة الصحة في الدولة توفر خدمات رعاية الأمومة والطفولة، يتم من خلالها متابعة السيدات الحوامل من خلال مراكز ووحدات الأمومة والطفولة بالمراكز الصحية الأولية، بجانب المؤسسات الصحية والمستشفيات العامة والمتخصصة في أمراض النساء والتوليد، حيث يتم متابعة الحوامل منذ بداية الحمل وحتى الشهر الثامن، ثم تحول بعد ذلك إلى المستشفى الذي ستتم فيه الولادة، وتقوم طبيبات الرعاية بتحويل المرأة الحامل فوراً في حالة ظهور أي ظواهر غير طبيعية وفي حالات الحمل ذات الخطورة العالية إلى المستشفيات المتخصصة لمتابعة الحمل تحت إشراف طبي مستمر. إن المؤسسات الصحية بدولة الإمارات العربية المتحدة وضعت مجموعة من الخدمات التي من شأنها الحفاظ على صحة المرأة الحامل منها:

- الكشف الطبي الشامل، ويشمل قياس الوزن والطول والكشف على الأسنان.
- الفحوصات المعملية (بول للسكر والزلال، والدم: للهيموجلوبين، عامل الريزوس والالتهاب الكبدي ب، فحص الدم الكامل، الإيدز).
- التأكد من سلامة الجنين ونموه الطبيعي داخل الرحم (عن طريق الأشعة التلفزيونية للرحم، سماع دقات قلب الجنين).
- التحضير للرضاعة الطبيعية عن طريق تقديم التوعية الصحية اللازمة.
- تقديم العلاج اللازم لبعض الحالات البسيطة، بالإضافة إلى الفيتامينات والأملاح المعدنية.

ولا تقتصر رعاية الأم على فترة الحمل ولكن تمتد إلى فترة ما بعد الولادة، حيث تقوم الأم بمراجعة المركز الصحي للتأكد من عدم وجود مضاعفات تتعلق بالولادة وأيضاً لدعم وتشجيع الرضاعة الطبيعية، بالإضافة إلى الرعاية المقدمة للمولود.

لقد تم اشهارالإمارات خالية من مرض الملاريا من قبل لجنة الاشهار العالمية بمنظمة الصحة العالمية في ١٢ مارس ٢٠٠٧م.

دال : العنف ضد المرأة

وفي ضوء الإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتخذت تدابير وحلول وقائية تعمل على منع حدوث العنف ضد المرأة.

١. إنشاء أقسام التوجيه الأسري في محاكم الدولة ومحاكم خاصة بالأسرة والأحداث في دبي.

٢. إنشاء إدارة عامة لرعاية حقوق الإنسان بشرطة دبي ثم نقلت إلى هيئة تنمية المجتمع في دبي في عام ٢٠٠٨، تعمل على توفير المساعدة النفسية والقانونية لضحايا سوء المعاملة الذين يمكنهم اللجوء إلى أقسام الخدمات الاجتماعية.

٣. إنشاء مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال في عام ٢٠٠٧ لتوفير بيئة آمنة ومساعدة وإعادة تأهيل ضحايا سوء المعاملة بدنياً ونفسياً وانتهاك حقوق الإنسان.

٤. إنشاء مركز إيواء لضحايا الاتجار بالبشر في أبوظبي وستعمم المراكز على مستوى الدولة بعد تقييم التجربة. ويهدف المركز إلى تحقيق رسالة إنسانية قوامها حماية النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وضمان احترام إنسانيتهم والتخفيف من معاناتهم. ويسعى المركز على وجه الخصوص إلى توفير المأوى المناسب للنساء والأطفال وتقديم

أوجه الرعاية الاجتماعية والقانونية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية للذين يتم إيواؤهم بالمركز بالإضافة إلى إقامة برامج التدريب وإعادة التأهيل والتعريف بالحقوق والواجبات وتلبية احتياجات النساء والأطفال الذين يتم إيواؤهم وحل مشاكلهم وحماية حقوقهم إلى جانب مساعدة الضحايا في مراحل التحقيقات لدى الشرطة وأمام المحاكم وتأمين حق الدفاع عنهم.

٥. إنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر يرأسها وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي، وقد وضعت استراتيجية وطنية مهمتها تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بقضايا الاتجار بالبشر، وتمكين الجهات المعنية من تطبيق إجراءات رادعة ووقائية، وتأمين الحماية للمتضررين من هذا النوع من الجرائم، وتوسيع آفاق التعاون ثنائياً ودولياً لمكافحتها.

٦. أطلق الاتحاد النسائي العام مبادرة «الرؤية « في مجال حقوق الانسان بوجه عام والمرأة بوجه خاص تهدف إلى تمكين المطلقات من مشاهدة أبنائهن في مقر الاتحاد النسائي العام وفروعه في إمارات الدولة بدلاً من المحاكم ومراكز الشرطة، وتسعى مكاتب الرؤية إلى التخفيف من العنف النفسي للمطلقات وأبنائهن من الأجواء السائدة في المحاكم ومراكز الشرطة والأماكن العامة وتهيئة الأجواء الأسرية المناسبة .

٧. تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة على إجراء تعديلات جديدة تتعلق بقوانين القضاء بما تسمح للمرأة بدخولها في مجال العمل القضائي بعد أن كان دخول هذا السلك حكراً على الرجال. وبهذا التعديل ستتمكن المرأة من العمل في منصب قاض ومستشار ووكيل نيابة على المستوى الاتحادي . علماً بأن هناك وكيلات نيابة وقاضية يعملن في محاكم أبوظبي.

٨. توسع وتطوير مراكز الدعم الاجتماعي التي تديرها وزارة الداخلية، وذلك لتقديم الدعم النفسي المناسب لتخليص شريحة الضحايا من الآثار التي لحقت بهم جراء تعرضهم لجرائم أو اعتداءات. ومن أهداف مراكز الدعم الاجتماعي :

- تدعيم العمل الاجتماعي في جهاز الشرطة شكلاً ومضموناً.
- تحسين علاقة الشرطة بالمجتمع وإحداث نقله نوعية بعلاقة المواطن بالشرطة وعلاقة الشرطة بالمواطن.
- تفعيل الدور الوقائي من الجريمة وإشراك المجتمع في هذه المسئولية.
- الأخذ بأسلوب التوجيه والإصلاح وإعادة التأهيل الاجتماعي لنزلاء المؤسسات العقابية وتجاوز النظرة العقابية.
- كسر الحاجز النفسي لدى المواطنين والقضاء على مسببات الخوف من رجل الشرطة.
- إيجاد حلول موضوعية وعملية للمشكلات الاجتماعية والأسرية واحتوائها في مراحلها الأولى وقبل أن تتفاقم.
- حل المشكلات الفردية والصراعات والخلافات الأسرية بأساليب الوفاق الاجتماعي.
- استحداث وتطوير آليات تكوين أصدقاء الشرطة والعمل التطوعي في المجال الأمني كأحد وسائل تمكين علاقة الشرطة بالمجتمع.
- تثبيت القيم الإيجابية في المجتمع ومحاربة العادات الضارة.
- الأخذ بأسلوب الاندماج الاجتماعي من خلال تطبيق فعلي لبرامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.
- تفعيل دور الأسرة في الوقاية من الجريمة والانحراف وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأسر المفككة وتمكينهم من رعاية أبنائهم.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف والجريمة.

٩. إنشاء جمعية الإمارات لحقوق الإنسان، كأول منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان في الإمارات.

١٠. اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة إجراءات صارمة لتنظيم سوق العمل وتحسين أوضاع العاملين الأجانب، بما في ذلك وضع نظام للتأمين الصحي، وتحديد مدة ساعات العمل للخدم وأنشاء محكمة خاصة للفصل في منازعات العمل.

١١. تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة جهودها التثقيفية والتدريبية وعقد ورش العمل وإجراء الدراسات والأبحاث حول أشكال العنف الموجهة ضد النساء والأطفال، وفي هذا الصدد، قامت المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بأنشطة عديدة نذكر بعض منها:

أ- قيام إدارة رعاية حقوق الإنسان في شرطة دبي بتنظيم دورة متخصصة حول « أشكال العنف الموجه ضد النساء والأطفال اللاجئين» بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ب- قيام وزارة الصحة بتنظيم ورشة العمل الوطنية الأولى لوضع إستراتيجية مكافحة فيروس العوز المناعي البشري/ الايدز.

ج- قيام محاكم دبي بإجراء دراسة حول « ظاهرة ضرب الزوجات في دولة الإمارات العربية المتحدة»، حيث أظهرت الدراسة أن ضرب الزوجات منتشر بين فئة الشباب المتزوجين حديثاً الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ سنة بينما يقل الضرب بين الفئات العمرية الأكبر. وبينت الدراسة بأن النتائج التي أظهرتها الدراسة لا تعكس الرقم الحقيقي لظاهرة ضرب الزوجات في الإمارات، فعدد كبير منه يبقى طي الكتمان ولا يتم التبليغ عنه وذلك بحكم طبيعة المجتمع الإماراتي وتقاليده.

د- قيام مراكز الدعم الاجتماعي بتنظيم نحو ١٨٢ محاضرة وورشة عمل توعوية وإرشادية في عام ٢٠٠٧ بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والرسمية . وتوزيع أشرطة وكتيبات إرشادية ذات الطابع الاجتماعي والأسري.

هـ- تدريب القضاة المنوط بهم التعامل مع حالات العنف الموجه للأطفال والنساء.

١٢. إطلاق «**خط نجدة الطفل**» تابع لقطاع شؤون الطفولة بدائرة الخدمات الاجتماعية في الشارقة.

١٣. طبقت دولة الإمارات العربية المتحدة في ابريل ٢٠٠٦ عقود عمل إلزامية لحماية حقوق العمالة المنزلية فيما يتصل بالراتب والسكن والرعاية الصحية وساعات العمل.

هاء : المرأة والنزاع المسلح

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها باحترام المواثيق والاتفاقيات الدولية المنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة وصادقت على العديد من الاتفاقيات الرئيسة ومن بينها: اتفاقيات جنيف الأربع للعام ١٩٤٩ والبروتوكولان الملحقان بها واتفاقيات حظر استحداث وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية كما وقعت على اتفاقية النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وأصدرت الدولة التشريعات الوطنية لمكافحة جرائم الحرب، وأنشأت لذلك الغرض اللجنة الوطنية الدائمة للقانون الدولي الإنساني في نوفمبر ٢٠٠٤، كما أصدرت القوانين واللوائح والقرارات الوطنية ذات الصلة احتراماً لما تعاقدت عليه وقد شملت التزامات الدولة احترام القانون الدولي الإنساني ونشر أحكامه على نطاق واسع وتدريسه وتعليمه في برامج التعليم العسكرية والمدنية وفي برامج الثقافة والإعلام .

نظمت وزارة الخارجية بالتعاون مع مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي من ١٢ إلى ١٦ ابريل ٢٠٠٩ في مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية الدورة الثانية للجهات الوطنية في الدولة المعنية بالقانون الدولي الإنساني.

شارك في هذه الدورة عدد كبير من أعضاء السلطة القضائية وممثلي وزارات الخارجية والداخلية والتربية والتعليم بالاضافة الى القوات المسلحة وهيئة الهلال الاحمر بالدولة لغرض تطوير قدرات الكوادر الوطنية حول القانون الدولي الإنساني و دعم الدولة في نشر رسالة وأهداف الحركة الدولية للصليب الاحمر وبخاصة جهودها في التعريف بالقانون الدولي والانساني و تطبيقاته.

واو : المرأة والاقتصاد

إن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت حريصة على تشجيع دخول المرأة في سوق العمل، وعدم وضع أي قيود حول الوظائف التي يمكن للمرأة أن تتولاها، إذ يوجد الآن في التشكيلة الوزارية الحالية أربع وزيرات، وزيرة للاقتصاد، وزيرة للشؤون الاجتماعية، واثنتان وزيرتان للدولة. تشير الإحصائيات الصادرة عن مجلس الخدمة المدنية في ١٥ إبريل ٢٠٠٧ إلى مشاركة المرأة الإماراتية في كافة الوزارات الاتحادية، مع هيمنة الإناث على بعض المؤسسات مثل وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الطاقة – قطاع الكهرباء والماء، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

تشير الإحصائيات المنشورة عن وزارة الاقتصاد إلى ارتفاع عدد الإناث المواطنات (١٥ سنة فأكثر) في قوة العمل من ١٥،٧٢٩ عام ١٩٩٥ إلى ٤٩،٠٠٠ عام ٢٠٠٦، أي شكلت ٢٢٪ من إجمالي القوة العاملة المواطنة عام ٢٠٠٦، كما ارتفعت نسبة مساهمة السكان الإناث المواطنات في إجمالي القوة العاملة المواطنة من ٥,٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ١١,٨٪ عام ٢٠٠٦.

من جهة أخرى، حرصت الدولة على إطلاق مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تفعيل دور المرأة في قطاع الأعمال وتعزيز مكانة المرأة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال تنمية وتأهيل الكوادر النسائية لتفعيل مساهمتهن في دعم المسيرة الاقتصادية، وإنشاء مجالس سيدات الأعمال، وإطلاق جائزة سيدات الأعمال في الإمارات، إذ يقدر حجم الاستثمارات في الأعمال التي

تديرها كوادر نسائية بحوالي ١٤ مليار درهم إماراتي تديرها ما يزيد عن ١١ ألف سيدة على مستوى الدولة، وتتركز معظم هذه الاستثمارات في ميادين عمل رئيسية مثل التجارة والصيانة والأعمال المصرفية والعقارات والتأجير والتصنيع والسياحة والفنادق والمقاولات والبناء.

في مجال النوع الاجتماعي، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمامها بتنفيذ برامج وطنية لمبادرات النوع الاجتماعي وذلك من خلال تعاون الاتحاد النسائي العام مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك لتأهيل الكوادر البشرية المواطنة للتعامل مع المساواة الجندرية ورفع مستوى أداء العاملين في المؤسسات النسائية.

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة ظاهرة غلاء المعيشة أهمية كبيرة، فقد تبنت الدولة العديد من الإجراءات التي تحفظ كرامة الإنسان بشكل عام والمرأة بشكل خاص. وفي هذا الصدد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة برصد ٦,٥ ٪ من موازنة الدولة للضمان الاجتماعي والموجهة لنحو ٣٧ ألف أسرة المكونة من ٧٢ ألف فرد في عام ٢٠٠٨. كما قامت الدولة باستحداث صندوق المسؤولية الاجتماعية وإيجاد موارد مالية لدعم الأسر المنتجة محدودة الدخل وذلك لتحسين دخلها.

تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بتأمين فرص عمل للمرأة، وتشير الإحصاءات الرسمية بأن النساء يشغلن نحو ٦٦ ٪ من الوظائف الحكومية في الدولة ونحو ٣٧،٥٪ في القطاع المصرفي. وهناك ما يقرب من ١١ ألف مشروع استثماري تديره سيدات أعمال تربو قيمتها على أربعة مليارات دولار.

زاي : المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار

أحدث قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي، نقلة دستورية جوهرية في سياق ترسيخ الممارسة الديمقراطية، قائمة على المشاركة السياسية وتمكين الإماراتيين من اختيار أعضاء المجلس الوطني في أسلوب يجمع بين الانتخاب والتعيين كمرحلة أولى.

فقد نص قرار المجلس الأعلى للاتحاد رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ في شأن تحديد طريقة اختيار ممثلي الإمارات في المجلس الوطني الاتحادي في مادته الأولى أن « يتم انتخاب نصف الأعضاء من قبل هيئة انتخابية تشكل بواقع مائة مضاعف لممثلي كل إمارة كحد أدنى» وقضى في مادته الثانية بأن «يتم اختيار النصف الآخر من ممثلي كل إمارة عن طريق الحاكم» إن التحول الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال اختيار أعضاء المجلس الوطني الاتحادي لم يقف عند حد فتح المجال أمام الإماراتيين في انتخاب نصف أعضاء المجلس، بل امتد إلى فتح المجال أمام تفعيل مشاركة المرأة السياسية من خلال إتاحة الفرصة أمامها للدخول في الهيئة الانتخابية، حيث بلغ العدد الإجمالي لأعضاء الهيئة الانتخابية ٦٦٨٨ شخص من بينهم ١١٨٩ امرأة.

وعلى الرغم من أن التجربة الانتخابية التي جرت في الفترة ١٦-٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ كانت متواضعة ومحدودة، إلاّ أنه يمكن اعتبارها كخطوة إيجابية نحو مشاركة أوسع لكافة المجتمع في المجلس الوطني الاتحادي، خاصة وأن الانتخابات الأولى تمخض عنها دخول امرأة واحدة بالانتخاب في المجلس الوطني الاتحادي، ونظراً إلى تدني نسبة الإناث الفائزات بالانتخاب، وإيمانا من الحكومة بأهمية المشاركة السياسية للمرأة فقد تم تعيين ٨ سيدات أخريات في المجلس الوطني، وبذلك بلغت نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي ٢٢,٥٪.

لقد استطاعت المرأة الإماراتية وبفضل دعم القيادة السياسية لها أن تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع حيث وصلت إلى عدد من المناصب القيادية التي تسهم من خلالها في تقديم الرأي والمشورة واتخاذ القرار . تولت المرأة أربع حقائب وزارية في عام ٢٠٠٨، و دخلت المرأة الإماراتية أيضا في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية، حيث تم تعيين سفيرتان، إحداهما في السويد والأخرى في أسبانيا، كما توجد امرأة واحدة بدرجة وزير مفوض من الدرجة الأولى، و(٣) سيدات بدرجة سكرتير ثاني، و(١٥) سيدة بدرجة سكرتير ثالث. كما دخلت المرأة الإماراتية في السلك العسكري والشرطي حيث تعتبر رتبة العميد أعلى رتبة تصل إليها بالقوات المسلحة، أضف إلى ذلك فقد تم تعيين امرأة في منصب الأمين العام لمجلس الوزراء، ودخول ١٢ سيدة في عضوية مجالس إدارة غرف التجارة والصناعة، كما تم تعيين قاضية ووكيلتي نيابة في دائرة القضاء بإمارة أبوظبي وعشر وكيلات نيابة في دبي في ٢٠٠٨.

كما تشارك المرأة الإماراتية في تمثيل دولة الإمارات العربية المتحدة في بعض المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة التابعة لليونيسكو، وعضوية المجلس الإداري للميثاق العالمي للأمم المتحدة، كما دخلت في منظمة التجارة الدولية.

إن الوظائف القيادية السابقة هي على سبيل المثال لا الحصر، فهناك مناصب قيادية عديدة وصلت إليها المرأة الإماراتية إذا ما أخذنا في الاعتبار الوظائف الإدارية التي تتولاها الإماراتية في المؤسسات الحكومية والخاصة على مستوى كل إمارة على حده. ولابد من الإشارة هنا إلى تجربة إمارة الشارقة في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، حيث يضم المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة على سبع سيدات.

حاء : الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة

وفي إطار منهاج عمل بكين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و التي انضمت إليها دولة الإمارات العربية المتحدة في (أغسطس ٢٠٠٤)، ودخلت حيّز التنفيذ اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٥ . فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومؤسساتها النسائية، وضعت وثيقة لتفعيل دورة المرأة ومشاركتها الايجابية في مختلف الميادين. أطلقت عليها اسم (الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في الإمارات)، بتعاون وثيق مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM) . وقد ارتكزت هذه الوثيقة الإستراتيجية، بأهدافها وآلياتها، على عدد من المنطلقات المجتمعية، من أهمها : دستور الدولة، وما ورد فيه من بنود ومواد توفر ضمانات وحقوق للمرأة، إضافة إلى دعم النسيج المجتمعي والحفاظ على الهوية، وتحقيق استثمار فاعل ومثمر للموارد البشرية، رجالاً ونساءً.

كما خطت الدولة، خطوة أخرى متقدمة في مارس ٢٠٠٦، بإطلاق مبادرة وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في قضايا التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة و لكافة القطاعات الحكومية وغير الحكومية وتعزيز مفاهيم المساواة بين الجنسين في السياسات

والبرامج والمشاريع و التشريعات، لدعم التنمية المستدامة، وتحسين إمكانيات وبناء قدرات المنظمات النسائية. وتطوير شراكتها مع مؤسسات الدولة والمجتمع . وقد لاقت هذه الخطوة تقديراً ودعماً دوليين، وشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أطلق الاتحاد النسائي العام في عام ٢٠٠٦ مشروع تعزيز أداء البرلمانيات العرب، والذي يأتي ضمن إطار استراتيجية وخطة عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم) للفترة ما بين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٧ ليركزعلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة الحالية والمستقبلية التي سيتم تعلمها من خلال العمل مع البرلمانيات العربيات، والقضايا المتعلقة بالتشريع من خلال دراسة حالات من الدول العربية التي تشارك في تنفيذ المشروع.

عمل الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا (الإسكوا) على تتنفيذ عدد من ورش العمل والدورات وذلك من أجل المساواة الجندرية.

- تعاون الاتحاد النسائي العام مع وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني الاتحادي على عقد لقاءات وورش عمل وتقديم الدعم الفني والمعنوي لكافة المرشحات للانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٦.
- عمل الاتحاد النسائي العام ومنذ إنشائه وبتعاون وثيق مع الحكومة على مراجعة القوانين والقرارات واقتراح التعديلات التي يمكن للمرأة أن تستفيد منها، وقد صدرت قوانين وأدخلت مواد و تعديلات قانونية لصالح المرأة، ومن تلك القوانين والتعديلات التي كان للإتحاد النسائي العام دوراً بارزاً ومهماً، صدور حزمة من قوانين الخدمة المدنية التي تعالج مساواة المرأة بالرجل في الأجور والإمتيازات الوظيفية، وصدور قانون التقاعد وتعديلاته الذي يعطي حقوق متساوية للذكور والإناث، و قانون الضمان الاجتماعي. وإجازة الوضع في قانون الخدمة المدنية، وإنشاء دور الحضانة، وتولي وظائف القضاء، والترشح والانتخاب، والمسكن للمرأة العاملة.
- دشن الاتحاد النسائي العام مجموعة من المشاريع المهمة للمرأة الإماراتية

كمشروع الرؤية لدعم الأمهات المطلقات لرؤية أطفالهن في فترة الحضانة، ومشروع تدريب و تشغيل الخريجات المواطنات ومشروع الحضانة لأبناء العاملات ومشروع المرأة المنتجة ومجلس سيدات الأعمال.

- دشن الاتحاد النسائي العام في ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٦ برنامج المرأة والتكنولوجيا بالتعاون مع شركة مايكروسوفت ومعهد التعليم الدولي والذي يهدف إلى النهوض بالتعليم و تعزيز قدرات المؤسسات النسائية في مجال التدريب التقني وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في تنمية المجتمع وإتاحة فرص عمل مناسبة لهن وذلك بتوفير مهارات تكنولوجية من خلال مراكز تدريب توزع على مختلفة إمارات الدولة وبالتعاون مع الجمعيات النسائية فيها.

- يشجع ويدعم الاتحاد النسائي العام قيام الجمعيات والمؤسسات النسائية، ويقدم الدعم المادي والفني والمعنوي لإعضائه، وقد بلغ عدد الجمعيات والمؤسسات النسائية والمراكز العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة ما يزيد عن العشرون.

- وفي عام ٢٠٠٦، شهد مجتمع الإمارات تعزيزاً ملموساً لدور المرأة، من خلال توليها مسؤولية حقيبتين وزاريتين، وأضيف عليهما وزيرتا دولة في عام ٢٠٠٨ ووصول تسع نساء (انتخاباً وتعييناً) إلى عضوية المجلس الوطني الاتحادي (بنسبة ٢٢,٥ بالمائة من أعضاء المجلس). وقد سبق للمجلس الاستشاري في إمارة الشارقة أن ضم في عضويته عدداً من النساء المعينات قبل ذلك بعدة سنوات، هكذا ... تتأكد قضية تمكين المرأة، باعتبارها مسؤولية الجميع في المجتمع، وكجزء من خطط الإصلاح والتطوير، وتعزيز مفهوم المشاركة.

- إنشاء مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال في عام ٢٠٠٧م وتهدف إلى تقديم العون المباشر للضحايا كما في ذلك العنف الأسري والاتجار بالبشر وإساءة معاملة الأطفال والذي يشمل توفير السكن وفرص التدريب وخدمات إعادة التأهيل وذلك وفقاً للأعراف الدولية وتعزيزاً لحماية المرأة والطفل.

- إنشاء مؤسسة دبي لتنمية المرأة في القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٦م بهدف تطوير قدرات المرأة الإماراتية في كافة المجالات وإبراز دورها الفاعل في المجتمع.
- وقع الاتحاد النسائي العام مع مبادرة شراكة الأمريكية الشرق أوسطية في عام ٢٠٠٩ مذكرة تفاهم على تنفيذ دورات تدريبية موجهة للنساء.

طاء : حقوق الإنسان للمرأة

- تدرك الإمارات أن تعليم ونشر مفاهيم حقوق الإنسان يُعد حقاً أصيلاً من حقوق الإنسان، فوضعت وزارة التربية والتعليم منظومة موحدة للمفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان، وأعدت وثيقة لتطبيق منهج التربية على حقوق الإنسان للصفوف من (١- ١٢)، وتضمنت المناهج الأكاديمية في المعاهد والكليات الشرطية تخصيص عدد (٢) ساعة معتمدة لمساق حقوق الإنسان ويهدف هذا المساق إلى تعريف الطالب بطبيعة حقوق الإنسان، والنظام العالمي و الإقليمي لحقوق الإنسان والحقوق الجماعية وحقوق السجون وحقوق الإنسان بدولة الإمارات العربية المتحدة، ودور جهاز الشرطة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ واجبات ضباط الشرطة مع مراعاة حقوق الإنسان وحرياتهم الأساسية، كما أولت الدولة مسألة إعداد رجال القضاء وتدريبهم المستمر اهتماماً كبيراً على المستويين الاتحادي والمحلي حيث أنشأت معهداً اتحادياً للتدريب والدراسات القضائية كما تم إنشاء معاهد مماثلة محلية في أبوظبي ودبي، تدرس مناهجها اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة بالمنظمات الدولية المتخصصة بحقوق الإنسان والقرارات الدولية في هذا الشأن.
- إصداره قانون الأحوال الشخصية بتاريخ ٢٠٠٥/١١/١٩ بقانون اتحادي رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٥ ليحقق للمرأة الكثير من الحقوق الشرعية في مسائلها الخاصة.

- دولة الإمارات العربية المتحدة عضو في لجنة وضع المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

- انضمت الدولة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) في أغسطس ٢٠٠٤، ودخلت حيّز التنفيذ اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٥

- صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة والذي يتضمن الحقوق الأساسية للمعاق الصحة و التعليم و السكن و ممارسة الحياة العامة.

- إنشاء اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني برئاسة نائب رئس مجلس الوزراء وزير الخارجية، أو من ينيبه في نوفمبر ٢٠٠٤، تتولى مسؤوليات كفالة الاحترام للقانون الدولي الإنساني على المستوى الوطني وتعزيز تنفيذ أحكامه وذلك من خلال نشر المعرفة بالقانون وتعزيز احترامه وتدريب أشخاص مؤهلين لتسهيل تنفيذ القانون وتشجيع إدخال مبادئ القانون الإنساني وأحكامه في مناهج التربية والتعليم والتعاون مع الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، إضافة إلى القيام بتدابير أخرى تعليمية ورقابية ووقائية وإعلامية، والتوعية بأحكام هذا القانون، ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بالقانون.

- تأسست جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في ٥ فبراير ٢٠٠٦ وهي مؤسسة أهلية، وتهدف الجمعية إلى نشر الوعي بين الأفراد وتوضيح حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع كما تعمل ضمن حدود القانون وبالتعاون مع الهيئات الحكومية على ترسيخ مبادىء احترام حقوق الفرد والحد من الانتهاكات التي يتعرض لها والحفاظ على المساواة وعدم التمييز بسبب الأصل والمعتقدات الدينية والفكرية والألوان والأجناس والأعراق بين الأفراد في المجتمع كما تعمل الجمعية أيضاً على المساعدة لتحسين أوضاع المحتجزين والسجناء بما يتوافق مع القواعد الدولية ومبادىء حقوق الإنسان ومساعدة الضعفاء والمنكوبين وذوي الاحتياجات الخاصة.

- تأسست مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال في عام ٢٠٠٧ وتهدف إلى تقديم الدعم والإيواء للنساء المهددات بالعنف وتوفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لهم ومعاملة النساء ضحايا العنف وفقاً للأعراف الدولية وتعزيز حماية حقوق الإنسان لهم وتوفير الحماية للنساء المضطهدات المهددات بالعنف من أفراد أسرهن وضحايا الاتجار بالبشر.
- أنشأت الإمارات العربية المتحدة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وفقاً للقانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة الاتجار بالبشر ويأتي تحديثاً لتشريعات الدولة في هذا الجانب المهم والحيوي ويمثل الالتزامات الدولية في هذا الإطار حيث أن الدولة صادقت على اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

ياء : المرأة ووسائط الإعلام

- أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك في ١١ نوفمبر ٢٠٠٨ الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية، وتضع الاستراتيجية إطار عمل أولي يطبق خلال فترة ست سنوات ٢٠١٠- ٢٠١٥ في سبعة مجالات تنشط فيها الرسالة الإعلامية وتشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والرياضة والصحة والبيئة وتعنى بدعم دور الإعلام في تقديم صورة إيجابية للمرأة العربية أمام العالم عبر التواصل الفعال مع وسائل الإعلام الأجنبية، فيما تهتم بتطوير رسالة الإعلام نحو الدعم والتمكين للمرأة العربية بجميع فئاتها سواء العمرية أو المهنية أو الطبقية أو الثقافية .. حيث تراعي أن يتم ذلك عبر تنوع المواد الإعلامية التي تناسب كل فئة وعبر تنويع البث خلال وسائل مختلفة لتيسير وصول الرسالة إلى كل الفئات.
- تم تشكيل مجلس وطني للاعلام يناط به الإشراف على شؤون الإعلام.
- طرحت النهضة النسائية بدبي ميثاق شرف لتحسين صورة الإعلام المرئي في عام

٢٠٠٨ وحث كافة القنوات الفضائية بالالتزام بتقديم برامج إيجابية للمرأة والكف عن تقديمها في وسائل الإعلام كوسيلة إغراء وتشهير أو كسلعة.

- نظم الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال برنامج المبادرات الوطنية للنوع الاجتماعي دورات تدريبية متخصصة حول الإعلام والنوع الاجتماعي، شارك فيها إعلاميين من مختلف وسائل الإعلام ومؤسسات حكومية ومدنية.

- تعزيز حضور المرأة الإماراتية في مؤسسات وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية، وكان لحضورها نشاط بارز في طرح قضايا المرأة في المجالات المختلفة، والدفاع عن مواقفها.

- تمثل المرأة الإماراتية نسبة كبيرة في عدد المقيدين والخريجين في أقسام الإعلام والاتصال في كليات وجامعات دولة الإمارات العربية المتحدة مقارنة بأقرانهم من الرجال.

- أصبح للمرأة الإماراتية صوت مسموع في وسائل الإعلام المختلفة وذلك بسبب تصدرها لوظائف غير تقليدية كعملها قيادية ومحررة ومحللة ومخرجة ... الخ. واقتحمت المرأة مهن غير تقليدية كإدارة اللقاءات والحوارات الرياضية على سبيل المثال إدارة مجلس البرلمان الرياضي الذي تبثه قناة دبي الرياضية.

- شجعت الدولة إنشاء مواقع إلكترونية نسائية كموقع منتدى المرأة الإماراتية.

- خصصت قناة دبي الفضائية برنامج خاص بالمرأة الخليجية يعنى بمختلف قضايا المرأة في دولة مجلس التعاون بشكل عام والإمارات بشكل خاص.

كاف : المـرأة والبيئـة

- أنشأت الدولة وزارة البيئة والمياة سنة ٢٠٠٦.

- أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي قراراً رقم ٢٠ لسنة ٢٠٠٨ في شأن تنظيم أنشطة الكسارات والمحاجر، ويأتي ذلك القرار في إطار حرص الدولة عل صحة الإنسان والبيئة.

- انتهاء وزارة البيئة والمياه من إقرار مسودة قانون الموارد المائية ليتم عرضه على الجهات المختصة لإقراره.

- إطلاق برنامج تكاتف في خدمة البيئة في ٢٠٠٧ بمبادرة من مؤسسة الإمارات في أبوظبي، وتعتبر المؤسسة من أهم المبادرات التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي العام باحتياجات المجتمع.

- قيام جمعية أصدقاء البيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة بتنظيم المحاضرات والندوات فيما يخص البيئة وفي جميع القضايا المتعلقة بها، كما قامت بالتعاون مع عدد من المدارس بتنظيم رحلات ميدانية بحرية وبرية للطلبة والطالبات.كما عملت الجمعية على استقطاب النساء للعمل كمتطوعات في المجال البيئي باعتبار المرأة كما وصفت من قبل إحدى المسؤولات في الجمعية بأنها البيئي رقم واحد في المجتمع.

- نظم الاتحاد النسائي العام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورة تدريبية في النوع الاجتماعي والبيئة في الفترة من ٢٩ يونيو إلى ٢ يوليو ٢٠٠٨ .هدفت الدورة إلى تحليل النوع الاجتماعي والتعريف به، وبحث تأثيره في قضايا التنمية، وعلاقة المرأة بالبيئة، ودور المرأة في المشاركة بالتنمية البيئية بالإضافة إلى دراسة السلوك البيئي من خلال النوع الاجتماعي، ودراسة الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية وتحفيز المؤسسات على رفع مستوى الوعي البيئي. شارك في الدورة عدد كبير من الإناث و الذكور من مختلف مؤسسات المجتمع المدني والحكومي.

- تنظيم حلقة نقاشية حول دور المرأة في الحفاظ على البيئة في قناة دبي الفضائية.
- أطلقت وزارة البيئة والمياة حملة الزراعة المنزلية في ١٤ ابريل ٢٠٠٩ وذلك لتعزيز الثقافة البيئية بين الطلبة.
- وقعت وزارة البيئة والمياة اتفاقية مع المنظمة الإقليمية للمحافظة على نظافة البحار.
- تنظيم منتدى المدينة العالمية « جلوبال سيتي» في أبوظبي في ابريل ٢٠٠٩ للتخفيف من تغير المناخ .
- أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة البصمة البيئية في أكتوبر ٢٠٠٧.
- أنشأت وزارة البيئة والمياة وحدة البعثات الدراسية وذلك لتشجيع الطلبة على دراسة التخصصات ذات الندرة في الوزارة، واستقطبت نحو ١٧ مواطن ومواطنة من الخريجين للعمل في الوزارة في ابريل ٢٠٠٩.

لام : الطفلـــة

- كفل دستور دولة الإمارات العربية المتحدة للأطفال جميع الحقوق واتاح للذكور والإناث منهم فرص متكافئة ومتساوية في جميع المجالات.
- تقوم وزارة الشئون الاجتماعية حالياً بدولة الإمارات العربية المتحدة بإعداد مشروع قانون لحقوق الطفل، وسينطلق القانون من البنود الرئيسية للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
- وقع الاتحاد النسائي العام بدولة الإمارات العربية المتحدة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بدول الخليج (اليونيسيف) مذكرة تعاون للفترة ٢٠٠٧- ٢٠٠٩، ويتكون برنامج التعاون:

١. دعم السياسات والشراكة من أجل حقوق الأطفال.

٢. العناية بالطفولة المبكرة والتعليم .

٣. حماية الطفولة. وقد خصصت الدولة للمشروع مبلغ قدرة مليون وخمسمائة ألف دولار أمريكي. ومن المشاريع الرئيسية في المشروع تنفيذ قاعدة معلومات للطفولة (DevInfo).

- إصدار قانون اتحادي رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦م في شأن حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وقد عدل فيما بعد لتستبدل كلمة ذوي الاحتياجات الخاصة بكلمة المعاقين.

- نظم المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بالشارقة حدث عالمي للطفولة أطلق عليه بينالي الشارقة الدول لفنون الأطفال في عام ٢٠٠٧.وبقوم البينالي على المزج الفني والثقافي بين التجارب والإبداعات الإنسانية مما يثري النسيج الحضاري للبشرية من خلال التجارب الصادقة لأحاسيس الطفولة.

- أصدر المركز الثقافي الإعلامي لنائب رئيس مجلس الوزراء وباللغة الفرنسية كتاب «ثقافة الطفل في دولة الإمارات » في عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩.

- أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة «مدينة الطفل» في عام ٢٠٠٧ وهي أول مدينة تعليمية مخصصة للأطفال من سن ٢-١٥ سنة، وتختص بتشجيع الأطفال على البحث والاستكشاف من خلال اللعب ليخرج الطفل بمعلومة علمية مفيدة.

- تم استئصال مرض شلل الأطفال في الإمارات حيث تم اعداد وثيقة نهائية لاشهارها خالية من المرض من قبل اللجنة الاقليمية خلال العام ٢٠٠٧ ومن ثم رفعها للجنة العالمية للاشهار لاقرارها.

- تمنح الدولة مساعدات مالية شهرية، وقد بلغ عدد الأطفال الذين يحصلون على مساعدة شهرية نحو٤،٤٧٨ طفلاً منهم ١،٣٨٩ طفلاً يتيماً، و ٢،٨٥١ معاقاً و ١٣٨ طفلاً من مجهولي الوالدين في عام ٢٠٠٨.

- ينتظم نحو ٣،٣٣٩ شخص من ذوي الإعاقة في ٣٣ مركزاً منها ١٥ مركزاً حكومياً و١٨ مركزاً للقطاع الأهلي، كما تضم فصول التربية الخاصة الملحقة في مدارس التعليم النظامي التابعة لوزارة التربية والتعليم عدد من الدراسين من ذوي صعوبات التعلم.

- أنشأت الدولة العديد من دور الحضانة ورياض الأطفال في كافة المدن والقرى لتشجيع التعليم المبكر والتي تقدم أفضل المستويات عالمياً في مجال الرعاية التعليمية والنفسية، وقد بلغ عدد دور الحضانة نحو ١٧٢ في عام ٢٠٠٧.كما أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ الذي تضمن إنشاء دور حضانة في مقر الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والدوائر الحكومية والدواوين تتولى توفير الرعاية لأبناء الموظفات العاملات في تلك الجهات من عمر شهرين إلى أربع سنوات بهدف توفير الاستقرار الاجتماعي للطفل.

- إنشاء العديد من مراكز الرعاية والتأهيل للأطفال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير كافة الاحتياجات التعليمية والتدريبية لهم لدمجهم في المجتمع.

- اهتمت الدولة برعاية الأحداث والجانحين وأنشأت دور متخصصة لرعاية الأحداث وايوائهم من الجنسين تتوافر فيها وسائل الرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم، والاصلاح والتدريب المهني.

- شددت الدولة عقوبة انتهاكات حقوق الطفل، ومن أبرز ما يذكر في هذا الشأن، إصدار القضاء في الإمارات حكم بسجن والد وزوجته بالسجن لمدة عشر سنوات قاما بتعذيب طفلة في عام ٢٠٠٩، وقد طالبت النيابة العامة بتطبيق عقوبة تصل إلى خمسة عشر عاماً.

ثالثاً: الترتيبات المؤسسية

- عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على فصل قطاع الشؤون الاجتماعية عن وزارة العمل والشئون الاجتماعية لكي تصبح وزارة الشئون الاجتماعية في عام ٢٠٠٦، لتعنى بالسياسات الاجتماعية ولتركز على قضايا المرأة والطفل وتوفر لهم الرعاية والحماية.

- أنشأت أبوظبي مؤسسة التنمية الأسرية بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٦ وتختص بتنفيذ التشريعات الاجتماعية، واقتراح ما يلزم لتطويرها لضمان حقوق المرأة والطفل، ووضع البرامج الخاصة في تحقيق التنمية المستدامة للأسرة والمرأة. تهدف المؤسسة إلى رعاية وتنمية الأسرة بوجه عام والمرأة والطفل بوجه خاص، تأكيداً لدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية، وتحقيق رؤية شاملة في التعامل مع قضايا المرأة والطفل، والتنمية المستدامة للأسرة ضماناً لخلق مجتمع قادر على المنافسة بالعلم والمعرفة مع التطوير المستمر للقدرات والمهارات، وتهتم على وجه الخصوص بما يأتي:

(١) تأصيل القيم الدينية وغرس التقاليد العربية الأصيلة لضمان استمرارية الأسرة وتماسك المجتمع.

(٢) العمل على مساعدة المرأة وتعزيز مكانتها لتمكينها من الإسهام الفاعل في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٣) تبني أساليب مبتكرة لتنفيذ السياسات الرامية إلى رعاية وتنمية وتأهيل المرأة والطفل في اتساق مع السياسة الاجتماعية للدولة، وبالتعاون الأمثل مع المنظمات الإقليمية والدولية.

(٤) وضع الاستراتيجيات والخطط وتنفيذ البرامج المتخصصة في تنشئة ووقاية ورعاية الطفل وإعداده الجيد للمستقبل.

(٥) اعتماد مبدأ العدل والمساواة بين الرجل والمرأة والشراكة في الأسرة لمسايرة التنمية الشاملة.

(٦) الاهتمام بمحاربة الفقر وإتاحة الفرص للمرأة للمشاركة في سوق العمل لزيادة دخل الأسرة.

(٧) اعتماد مشروعات الرعاية والإنماء الداعمة لمتطلبات الأمومة والطفولة.

(٨) الدفاع عن حقوق المرأة في كافة المجالات، بما يكفل لها حياة أسرية كريمة باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

(٩) إيجاد الآليات المناسبة لحل المنازعات والمشكلات التي تواجه المرأة والأسرة بوجه عام، سواء كان ذلك من خلال المؤسسة، أو بتفويض من الغير في هذا الشأن.

(١٠) توفير الرعاية اللازمة للمسنين بكافة صورها وأشكالها والعمل على استقطابهم للعيش في حياة اجتماعية مستقرة.

(١١) إذكاء روح المبادرة والابتكار لدى النشء والشباب لتحفيزهم على العمل والإنتاج.

(١٢) نشر الوعي بقضايا الأسرة باستخدام الوسائط المقروءة والمسموعة والمرئية.

(١٣) تعميم مفاهيم الثقافة البيئية لضمان الترشيد الأمثل للمياه والطاقة والوعي البيئي.

(١٤) غرس وتمكين مفاهيم وآليات العمل التطوعي لدى أفراد الأسرة.

(١٥) الاهتمام بقضايا التربية والتعليم ووسائل التقنية الحديثة لتحقيق أهداف المؤسسة.

(١٦) دعم حقوق المرأة الأسرية وتنميتها.

- إنشاء مؤسسة دبي للمرأة بموجب المرسوم رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٦:

تهدف المؤسسة إلى تحقيق ما يلي:

(١) تعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال طرح مبادرات ومشاريع تعنى بشؤون المرأة.

(٢) إجراء الدراسات و الأبحاث التي تسهم في تعزيز دور المرأة في المجتمع.

(٣) المساهمة في وضع السياسات التي تحفز على توظيف المرأة ومنحها الفرص المناسبة لاستلام مهام قيادية في القطاعين الحكومي والخاص.

(٤) تقديم اقتراحات للحكومة من شأنها المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات المتعلقة بالمرأة.

(٥) توعية المرأة بأهمية دورها الحيوي في بناء المجتمع.

(٦) تفعيل مشاركة المرأة الإماراتية في الأحداث والفعاليات والمؤتمرات التي تعنى بشؤون المرأة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

(٧) نشر الصورة الإيجابية عن المراة على المستوى العالمي والتعريف بدورها وإنجازاتها الهامة .

(٨) إيجاد قاعدة بيانات تضم قائمة بأسماء الشخصيات النسائية الفاعلة في المجتمع في شتى المجالات.

- **إنشاء مؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال في عام ٢٠٠٧**

تهدف إلى تقديم الدعم والإيواء للنساء المهددات بالعنف وتوفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لهم ومعاملة النساء ضحايا العنف وفقاً للأعراف الدولية وتعزيز حماية حقوق الإنسان لهم وتوفير الحماية للنساء المضطهدات المهددات بالعنف من أفراد أسرهن وضحايا الاتجار بالبشر.

- تأسيس جمعية الإمارات لحقوق الإنسان في ٥ فبراير ٢٠٠٦

تهدف الجمعية إلى نشر الوعي بين الأفراد وتوضيح حقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع كما تعمل ضمن حدود القانون وبالتعاون مع الهيئات الحكومية على ترسيخ مبادىء احترام حقوق الفرد والحد من الانتهاكات التي يتعرض لها والحفاظ على المساواة وعدم التمييز بسبب الأصل والمعتقدات الدينية والفكرية والألوان والأجناس والأعراق بين لأفراد والمجتمع كما تعمل الجمعية أيضاً على المساعدة لتحسين أوضاع المحتجزين والسجناء بما يتوافق مع القواعد الدولية ومبادىء حقوق الإنسان ومساعدة الضعفاء

والمنكوبين وذوي الاحتياجات الخاصة.

- أنشأت الإمارات العربية المتحدة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وفقاً للقانون الاتحادي رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٦ في شأن مكافحة الاتجار بالبشر ويأتي تحديثاً لتشريعات الدولة في هذا الجانب المهم والحيوي ويمثل الالتزامات الدولية في هذا الإطار حيث أن الدولة صادقت على اتفاقية الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

- أطلق الاتحاد النسائي العام مبادرات النوع الاجتماعي في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٠٦ ليغطي كافة إمارات الدولة واستطاع أن يقيم شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني والوزارات والهيئات الحكومية الاتحادية والمحلية بقصد المناصرة لدى أصحاب القرار ودمج منظور النوع الاجتماعي في رسم السياسات و الخطط والاستراتيجيات القطاعية ومحاولة لإنشاء نقاط ارتكاز في مختلف القطاعات الوزارية والهيئات الحكومية والمجتمع المدني.

- أقر المجلس الوطني الاتحادي في الجلسة الثالثة من دور الانعقاد العادي الثالث في الفصل التشريعي الرابع عشر في عام ٢٠٠٨ مشروع قانون اتحادي في شأن إنشاء المركز الوطني للإحصاء والذي يتبع مجلس الوزراء ليستقل بذلك عن وزارة الاقتصاد ويكون له هيكل خاص به ويهدف إلى تحديد الجهة المعنية بالإحصاءات الرسمية ومهامها وعلاقتها بالجهات الاتحادية والمحلية المعنية والقطاع الخاص وتنظيم العمل الإحصائي. وسيعمل المركز على إصدار الرقم الإحصائي الرسمي والجهة المعنية ببناء قواعد البيانات الإحصائية بالدولة. يشير هذا إلى اهتمام الدولة بالمعلومة والبيانات الإحصائية التي تمثل حجر الزاوية في التنمية و لمتخذي القرار وخاصة في رسم السياسات واقتراح الخطط وتنفيذ البرامج والمشاريع. لقد تم إعداد هيكل تنظيمي للمركز يراعي مسألة النوع الاجتماعي فأنشأت إدارة خاصة بقواعد بيانات النوع الاجتماعي والطفولة.

رابعاً- التحديات الرئيسية والتدابير المستقبلية لمواجهتها

- لقد حققت الدولة نجاحات كبيرة في مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج عمل بيجين، إلا أن هناك من بين تلك المجالات ما ينبغي على الدولة مراجعة ما تحقق فيها من إنجازات باستمرار لضمان تجاوز التحديات التي تعترض سبيل المحافظة على مسارها الإيجابي. وتتلخص التحديات الرئيسية في النقاط التالية:

- تفتقر الوزارات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى قلة برامج التوعية والتدريب في مجال خصوصيات الجنسين، كما أنها بحاجة إلى إيجاد آليات فاعلة لمتابعة ورصد التقدم المحرز في تطبيق منظور نوع الجنس، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المجالات.

- تحتاج بعض الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة إلى موارد بشرية إدارية وخبيرات متخصصات في مجال المرأة بحيث تكون تلك الآليات قادرة على ترجمة المساواة الدستورية بين الجنسين في السياسات المؤسسية والقطاعية والتشريعية لتتوافق مع الدعم السياسي لها.

- هناك خلل واضح في بنية سوق العمل الإماراتي، إذ نجد عدد كبير من الإناث المواطنات الخريجات يبحثن عن عمل ولا يجدونه في حين يستوعب سوق العمل الإماراتي أعداد كبيرة من الوافدين وباستمرار،وتشير الإحصاءات الصادرة عن هيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية بأن نسبة البطالة بين المواطنين بلغت ١٢،٩٪ بينما بلغت نسبة البطالة بين المواطنات نحو ٢٧،٦٪ في عام ٢٠٠٩. مما يشكل ذلك قصور شديد في سياسات التشغيل وآليات سوق العمل وانعكاساته ستكون سلبية على وضع المرأة في ضل رفاه اجتماعي ظل لسنوات طويلة يحقق مكاسب ايجابية للمرأة.

- هناك حاجة ماسة لمراجعة تشريع الضمان الاجتماعي الحالي بحيث يستوعب مشكلات المرأة العاطلة عن العمل.

لا شك في أن مواجهة تلك التحديات، يتطلب من الدولة الاستعداد لها بجهود مستقبلية، وبما أن هناك إرادة سياسية متوفرة في دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات ودمج قضايا المرأة في برنامج عمل الحكومة ووضعها على قائمة سلم أولوياتها، وذلك ما أعلن عنه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في خطابه عند الإعلان عن استراتيجية الدولة في عام ٢٠٠٧. فإنه يتعين على جميع الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني العمل من أجل ترجمة تلك الموجهات إلى حزمة من المبادرات والإجراءات والتدابير على كافة المستويات السياسية والتشريعية والمؤسسية.

الاتحـاد النـسـائـي العـــام
ص.ب. ١٣٠، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٠٠٩٧١٢٦١٦١١١١
فاكس: ٠٠٩٧١٢٦١٦١١١٠
E-mail : womenunion@gwu.ae
Website : www.gwu.ae